

ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات الحديث (المفهوم، المصاديق، التحولات، الخلاف)

م . د. جواد كاظم عبد
المديرية العامة لتربية المثنى

The phenomenon of compensation in the light of modern
phonology (Concept, validations, transformations,
disagreement)

Lecturer Dr Jawad Kazem Abd
General Directorate of Education at Al-Muthanna

الملخص

استطاع المحدثون في الدرس الصوتي الحديث أن يقفوا على الظواهر الصوتية ويتأملوها ملياً، ويفسروا العلل المرافقة للتحولات الطارئة في السلسلة الصوتية المنطوقة بما تهيأ لهم من مخابر صوتية حديثة، وقواعد صوتية خالفوا فيها المتقدمين كثيراً .
غير أنهم لم يعطوا ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات الحديث حظاً كبيراً في دراساتهم، ولم يفردها بدراسة مستقلة تبين مدى التقارب والاختلاف بين الدرسين الصوتيين القديم والحديث .
وليس لنا أن نغفل ما كتبه المحدثون ممن تخصص في علمي النحو أو الصرف في ظاهرة التعويض ؛ إذ كتبوا فيها ووقفوا على التداخل بينها وبين الإبدال والنيابة، وغيرها من المصطلحات، والمتتبع لما كتبه يجده متطابقاً وما كتبه المتقدمون ؛ فالمصاديق قليلة جداً، في حين أن الدرس الصوتي الحديث تشعب كثيراً في مصاديقها، وتوسّع كثيراً في العلل التي تقف وراء التغييرات الطارئة على بنية الكلمة، فضلاً عن أن الافتراضات في بنى الكلمات تعددت عند المتخصصين في علم الأصوات، وهذا من شأنه أن يؤثر كثيراً في التوجيه الصوتي عندهم .
الكلمات المفتاحية : (التعويض، التضعيف، الحذف، الصائت، الصامت)



Abstract

In the modern phonetic lesson, the modernists were able to stand on the sound phenomena and contemplate them carefully as well as explain the reasons accompanying the emergent transformations in the spoken sound chain, using modern phonemic laboratories that were prepared for them, and the sound rules in which they differed greatly from the forerunners.

However, they did not give the phenomenon of compensation in the light of modern phonology a great deal of interest in their studies, and they did not single it out with an independent study that shows the extent of convergence and difference between the ancient and modern phonemic lessons.

We cannot neglect what was written by the modernists who specialized in grammar or morphology in the phenomenon of compensation. This is because they wrote on it and found the overlap between it, substitution and representation alongside and other terms. Anyone who follows what they wrote will find it identical with what the forerunners wrote. The assertions are very few, while the modern phonemic lesson has diverged a lot in its assertions and expanded in the reasons behind the changes in the structure of the word in addition to the fact that the assumptions in the word structures were numerous among specialists in phonology, and this would greatly affect their phonetic orientation.

Keywords: compensation, weakening, deletion, sound, silent



الحديث، وبيان الحالات التي تندرج ضمن أي نوع، وبيان دواعي التعويض أو الأسباب التي تقف وراء تحقق هذه الظاهرة، وعرض الباحث بعض الإشكالات التي حفل بها الدرس الصوتي الحديث واقترح ثمة اقتراحات، واختتم البحث بمجموعة من النتائج التي توصل إليها الباحث في بحثه.

التمهيد:

التعويض: (المصطلح والمفهوم)

لم ينل مصطلح (التعويض) ومصاديقه نصيباً وافراً من البحث في مقولات الدرس الصوتي الحديث، وما وُجدَ من تعريفات فهي قليلة جداً؛ في حين أن الدراسات النحوية والصرفية استطاعت أن تقف عند هذا المصطلح، وبيان مدى التداخل بينه وبين غيره؛ لذا من الضروري الوقوف على بعض هذه التعريفات ولو بنحو موجز؛ لأن التعويض ظاهرة يشترك بها علم الأصوات مع غيره.

وممّن وقف على مصطلح (التعويض) الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف؛ إذ أشار متكثراً على ما ذكره المتقدمون من علمائنا أنّ لهم رأيين، أحدهما: أن يقام الحرف المعوّض مقام آخر، وفي غير مكان المعوّض عنه، من ذلك المصدر: (زنة)؛ إذ عوّضت التاء من الواو؛ فهي مأخوذة من الفعل (وزن)، والآخر: أن يقام حرف مقام آخر في الكلمة، ويجوز في المعوّض أن يكون في غير مكان المعوّض عنه السابق، ويجوز أن يكون في مكان المعوّض عنه، والفرق بين الرأيين أن التعويض بحسب الأول لا يدخل في بابي الإعلال والإبدال، وبحسب الثاني يمكن أن يندرج ضمن باب الإبدال معناه الواسع، والأول هو المشهور^(١).

ويرى الدكتور عبد الفتاح الحموز أنّ التعويض وضع حرف مكان الحرف المعوّض عنه، أو وضعه في غير مكان الحركة المعوّض عنها^(٢).

وتذكر الدكتور عزيزة فوّال أنّ التعويض حذف للحرف والاستغناء عنه بآخر من غير تقييد بحرف معين أو إحلال المعوّض مكان المعوّض عنه^(٣).

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الهدى والرحمة سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين. أما بعد...

فقد استطاع المحدثون في الدرس الصوتي الحديث أن يقفوا على الظواهر الصوتية ويتأملوها ملياً، ويفسرون العلل المرافقة للتحويلات الطارئة في السلسلة الصوتية المنطوقة بما تهيأ لهم من مخابر صوتية حديثة، وقواعد صوتية خالفوا فيها المتقدمين كثيراً.

غير أنهم لم يعطوا ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات الحديث حظاً كبيراً في دراساتهم، ولم يفردها بدراسة مستقلة تبيّن مدى التقارب والاختلاف بين الدرسين الصوتيين القديم والحديث. وليس لنا أن نخفل ما كتبه المحدثون ممّن تخصص في علمي النحو أو الصرف في ظاهرة التعويض؛ إذ كتبوا فيها ووقفوا على التداخل بينها وبين الإبدال والنيابة، وغيرها من المصطلحات.

والمتتبع لما كتبه يجده متطابقاً وما كتبه المتقدمون؛ فالمصديق قليلة جداً، في حين أن الدرس الصوتي الحديث تشعب كثيراً في مصاديقها، وتوسّع كثيراً في العلل التي تقف وراء التغييرات الطارئة على بنية الكلمة، فضلاً عن أن الافتراضات في بنى الكلمات تعددت عند المتخصصين في علم الأصوات، وهذا من شأنه أن يؤثر كثيراً في التوجيه الصوتي عندهم.

ومن هنا كان من وكد الدراسة أن تقف على ظاهرة التعويض في الدرس الصوتي الحديث، وتعرض آراء المتخصصين في هذا المجال، واستقصاء مصاديق الظاهرة، وبيان التحويلات الطارئة على بنى الكلمات، والكشف عن مدى الخلاف القائم بينهم في تفسيرات ما حصل.

وقد تكفل التمهيد بالوقوف على مصطلح (التعويض)، وبيان التعريفات له، ومن ثمّ عمد الباحث إلى بيان مصاديق ظاهرة التعويض في الدرس الصوتي



ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات ...

أولاً: مصاديق التعويض

استطاع الباحث، وهو يستقرئ نماذج التعويض في الدرس الصوتي الحديث أن يقف على نماذج متعددة، غير أن حجم الخلاف كبير بين المحدثين بإزائها، وفيما يأتي بيانها:

١- التعويض بالتضعيف:

يُعَوِّضُ عن الواو والياء عند سقوطهما بالتضعيف، ومن مواضع ذلك:

أ- صيغة افتعل إذا كانت الفاء واواً أو ياء:

يُعَوِّضُ عن الواو والياء الساقطتين في صيغة (افتعل) بتضعيف الصوت الصحيح؛ وذلك إذا وقع صوت الواو أو الياء قاعدة لمزدوج هابط، من ذلك (اوتصل)، أي: ء - و / ت - ص / ل - ؛ إذ وقعت الواو ساكنة بعد كسرة، و (ايتسر)؛ أي: ء - ي / ت - س / ر - ؛ إذ وقعت الياء ساكنة بعد كسرة، وهذه التتابعات (و)، (ي) مكروهة في العربية، وثقيلة.

وقد ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن صيغة (افتعل)، ومثالها: (اوتصل) فيها تتابع تكرهه العربية؛ لأنه يجمع بين الحركة الأمامية الضيقة (الكسرة)، والخلفية الضيقة (الضمة)؛ فيتخلص الناطق منه بطريقة توحى أنه أسقط الواو، وضعف التاء؛ فتصير الكلمة: (اُتصل)، أي: ء - ت / ت - ص / ل - وهذا الأمر حافظ على إيقاع الكلمة بالتعويض الموقعي عن الواو، وليس ثمة إدغام للواو في التاء؛ فالصوتان متباعداً، ولم يتأثر أحدهما بالآخر^(٩). ويرى الدكتور فوزي الشايب أن شبه الحركة (الواو أو الياء) حذفنا وعوّض عنهما بتشديد التاء أو مدّها بحسب تعبيره؛ للتخلص من المزدوج الهابط^(١٠).

وللدكتور داود عبده رأي غريب فيما حصل في صيغة (افتعل)؛ فعلى الرغم من أنه يعدّ ما حصل من قبيل إسقاط الواو أو الياء والتعويض عنهما بتاء للمحافظة على التركيب المقطعي غير أنه ينفي أن تكون صيغة (افتعل) هي الأصل، وأن ما حصل في الكلمة من باب القلب المكاني؛ إذ الأصل فيها (اتفعل)،

ويعترض الدكتور عبد الله صالح بابعير على الرأيين الأخيرين ببعض الردود، والمجال لا يسع لذكرها، ويخلص بعد ذلك إلى تعريف التعويض في أنه إسقاط يطال بعض عناصر التركيب الأصلية في الكلمة، سواء أ مفردة كانت أم مركبة، ويطال الجملة، ويعوّض منه بحرف، ولا يلزم في المعوّض أن يكون في موضع المعوّض عنه؛ فقد يكون في موضعه، وقد لا يكون^(٤). ويرى الدكتور زين كامل الخويسكي أن التعويض يكون بحذف حرف من الكلمة، ويعوّض منه بآخر، وغالباً ما يكون في غير موقع المعوّض^(٥).

وأما في المنجزات الصوتية الحديثة فقد أشار الدكتور عبد الصبور شاهين في معرض حديثه عن التفريق بين الإبدال والتعويض إلى أن الأول يتطلب قرابة صوتية بين الصوتين، وأما الثاني فالقرابة فيه معدومة^(٦).

ويرى الدكتور عبد القادر عبد الجليل أن التعويض حذف لصوت وإحلال آخر محلّه دون التقييد بمكان الصوت المحذوف^(٧).

ويذكر الدكتور فوزي الشايب أن التعويض إحلال صوت محلّ صوت آخر مطلقاً، واعتراض على ما ذهب إليه القدماء، وذكر أنّ الفرق بين الإبدال والتعويض أنّ الأول يقع بين الأصوات المتقاربة في المخارج، والبديل يقع موقع المبدل منه دائماً، في حين أن التعويض يكون بين الأصوات التي لا يوجد بينها تقارب في المخارج، فضلاً عن أنه لا يلزم فيه أن يقع العوض موقع المعوّض عنه^(٨).

ويرى الباحث أنّ التعريف المناسب لظاهرة التعويض بحسب مصاديقها في ضوء علم الأصوات الحديث أنها حذف لصوت من بنية الكلمة، والتعويض عنه بآخر؛ فقد يعوّض عن نصف الصائت بالصامت، وعن الصامت بنصف الصائت، وعن نصف الصائت بصائت قصير، وعن الصامت بصائت قصير، وليس شرطاً أن يأخذ موقعه؛ فقد يكون في موقعه، وقد لا يكون.



ب- صياغة اسم المفعول من الثلاثي الناقص:

يتعرّض اسم المفعول من الفعل الثلاثي الناقص إلى بعض التغيرات الصوتية، من ذلك: (مدعوٌّ، ومرميٌّ)، والأصل فيهما: (مدعو، ومرموي)، والأول منهما يتعرّض للحذف والتعويض؛ إذ تختزل الضمة الطويلة في (مدعوٌّ)، أي: مَ د / ع مَّ / و مَّ ن، ويعوِّض من الاختزال الشديد بتشديد الواو، فتصبح الكلمة: (مدعوٌّ)، أي: مَ د / ع مَّ و / و مَّ ن، وأما (مرميٌّ) فحصلت فيها المماثلة أولاً بين شبه الحركة، والحركة السابقة لها، والأصل فيها: (مرموي)، وتحوّل الضمة الطويلة إلى كسرة، وتنتقل الكلمة من (مرموي) إلى (مرميي)، وتعقب عملية المماثلة عملية مخالفة قوامها اختزال الحركة الطويلة، والتعويض عن الاختزال بتشديد الياء، فتصبح: (مرميي)، أي: مرموي = مَ ر / م مَّ ي ← مَ ر / م مَّ ي ← مرميي = مَ ر / م مَّ ي (١٨).

ويرى الدكتور الطيب البكوش أن الواو في (مدعوٌّ) وقعت بين ضمة طويلة وضمة قصيرة، وقد ترتّب الثقل بتتابع مجموعة مركبة من الأصوات المتماثلة؛ فتحذف الضمة الطويلة ويعوِّض عنها بحركة مزدوجة من جنسها (وُ)، أي: (مدعوٌّ ← مدعوُّو = مدعوُّو)؛ وبذلك تغلق الواو الأولى مقطعاً وتبدأ الواو الثانية مقطعاً، وهو ما يدعم مركز الواو فلا تسقط من بنية الكلمة، ولم يحدث تغيير في كمية الأصوات، أي: (وَوُ ← وَوُ = وَوُ) (١٩).

وأما الياء في (مرمويي) فقد وقعت بين ضمة طويلة وضمة قصيرة، وتعوِّض الضمة الطويلة بحركة مزدوجة (يي)، ويحصل بسبب ذلك تنافر؛ فتقلب الضمة كسرةً لمجانسة الياء، التي تمثّل عنصر التمييز بين الواوي واليائي، أي: (مرمويي ← مرميي ← مرميي)، وقد حافظ ذلك على الكمية الصوتية في هذه الصيغة (ويي ← يي) (٢٠).

وأحسب أن ما ذكره الدكتور الطيب البكوش في التعويض عن الصائت الطويل بحركة مزدوجة ينطبق على مفهوم الانشطار؛ إذ يتحوّل فيه

ودليله على ذلك وجود صيغة (افتعل) في بعض اللغات السامية، كما أن أحرف الزيادة في الأفعال تضاف قبل الفاء، وينفي حصول المماثلة في نحو (اتعد)؛ لأن التاء الإضافية فيهما ليست منقلبة عن شبه علة أو همزة، وما حصل في الفعلين هو سقوط شبه الحركة أو الهمزة وضعت التاء حفاظاً على التركيب المقطعي (١١).

ويرى الدكتور ديزيره سقال أن المحذوف في صيغة (افتعل)، ومن أمثلتها: (اوصل، ايتبس) الواو والياء؛ لأنهما مصدر الثقل، وتبقى حركة ما قبلهما، وتصحح الكلمة مقطعيّاً بناءً نبرية (١٢)، وما حصل ليس من باب حذف الواو أو الياء، بل من باب الإبدال والتعويض عنهما بناءً نبرية (١٣).

ويرى الدكتور فيصل إبراهيم صفا أن الواو والياء أسقطتا، وعوِّض عنها بالتاء، وما حصل هو إعلال بالحذف مع التعويض (١٤).

وفي المضارع أيضاً من صيغة (افتعل) تسقط الواو أو الياء ويعوِّض عنهما بتاء، من ذلك: (يتعد)، و(يتسر)، والأصل فيهما: (يوتعد، وييتسر)؛ فتسقط الواو والياء ويعوِّض عنهما بالتاء (١٥).

ويخالفهم في ذلك الدكتور الطيب البكوش؛ إذ يرى أن الفعل (اوصل) أصله بالواو، وأن الواو أدغمت في التاء (١٦)، والغريب أنه لم يشر إلى تحوّل الواو إلى تاء لتدغم بعد ذلك بالتاء، وبحسب هذا الرأي فليس ثمة تعويض حاصل في بنية الكلمة.

ويرى الدكتور محمد جواد النوري أن ما حصل من باب قلب الواو أو الياء تاء؛ إذ ذكر أنّ الواو والياء تأثرتا بالتاء فقلبتا تاء، ومن ثمّ أدغمت التاء في التاء (١٧)، فلم يحصل أي تعويض.

ويرى الباحث أن ما حصل من باب التعويض بالصوت الصامت (التاء) بعد سقوط الواو أو الياء، وليس من باب التعويض بالتضعيف؛ لأنّ التضعيف ترتّب على سقوط الواو والياء وإحلال التاء محلّها؛ ومن ثمّ أدغمت التاء في التاء، والتسمية المناسبة لهذا التعويض، هي: (التعويض بالصامت).



ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات ...

الأصل فيها: (عُزَيَال) = غ / ز - ي / ل، فقد أسقطت الحركة الطويلة وِعَوَّضَ منها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها؛ فصارت (عُزَيْلٌ)، أي: غ / ز - ي / ي - ل^(٢٤)، أي أن ما حصل إعلال بالحذف أعقبه التعويض بالتشديد أو التضعيف.

ويرى الدكتور ديزيره سقال أن أول الكلمة يضمّ في التصغير، ويفتح ثانيها؛ وقد تحوّلت الألف (الفتحة الطويلة) إلى فتحة قصيرة، ووقعت بعدها ياء التصغير، وخشية الالتباس بين تصغير الرباعي والثلاثي تُزَادُ ياء نبرية بعد ياء التصغير لتصحح الكلمة^(٢٥)، ولم يفصح عن التعويض بالتشديد في رأيه هذا.

ولست مع الدكتور عبد الصبور شاهين فيما ذهب إليه من أن التضعيف عوض عن الفتحة الطويلة المحذوفة، اللهم إلا إذا أراد أن التضعيف متحقق بعد قلب الألف ياء لمناسبة الياء؛ لأن التضعيف يأتي لاحقاً بعد سقوط الحرف من بنية الكلمة.

ويرى الدكتور زيد القرالة أن الحركة لم تسقط، ولم يَعوَّضَ عنها بشبه الحركة (الياء)، بل قلبت الحركة إلى شبه الحركة (الياء)؛ أي أن أصل الكلمة: (عُزَيَال)، وقد قلبت الحركة الطويلة ياء، وفي هذه الحالة تتوالى أشباه الحركات فتتخذ شكل حركة مضعفة، ومماثلة الحركات بالتحويل إلى شبه الحركة أولى من سقوطها والتعويض عنها^(٢٦)، أي أن ما حصل إعلال بالقلب، وليس ثمة تعويض.

ولا يرى الباحث أن ما حصل في تصغير (غزال) من باب التعويض بالتضعيف؛ لأن التضعيف الحاصل سبق بتحول صوتي آخر، سواء أكان هذا التحوّل بقلب الألف ياء أم بتقصير الفتحة الطويلة والمجيء بياء أخرى منعاً للالتباس.

٢- التعويض بالصائت القصير:

يُعوَّضُ بالصائت القصير عن الصامت تارة ونصف الصائت تارة أخرى إذا سقطا من بنية الكلمة؛ فيتحوّل الصائت القصير باتحاده مع الصائت القصير السابق له إلى طويل، ومن أمثلة ذلك ما تتعرّض له الهمزة؛ إذ تحذف ويعوّض عنها بالصائت القصير

الصائت الطويل إلى حركة مزدوجة نصف الصائت فيها من جنس الصائت الطويل، وهذا لم يتحقّق في (مرموي)؛ إذ انشطر الصائت الطويل (الضمة الطويلة) إلى مزدوج هابط قاعدته نصف الحركة (الياء).

ويذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن ما حصل في نحو (مرموي) هو قلب الواو ياء؛ لأنها أيسر نطقاً من الواو وبخاصة في نهاية الكلمة^(٢٧)، وعلى هذا الرأي أيضاً الدكتور ديزيره سقال^(٢٨)، فليس ثمة تعويض في بنى الكلمات.

ويرى الدكتور جواد كاظم عناد أن (مرموي) بنيتها المقطعية: (م - ر / م - ي) جرى فيها ما يأتي^(٢٩):

- قلبت قمة المقطع (م) إلى كسرة طويلة للمجانسة، أي: م - ي ← م - ي.
- تشكّل مقطع مديد يغلب التخلص منه بتحويله إلى مقطع طويل، أي: م - ي ← م - ي.
- يعوّض عن الجزء المفقود من الكسرة الطويلة بنبر الجزء الثاني من المزدوج (الياء)، أي: م - ي ← م - ي.

ويرى الباحث أن ما حصل في نحو: (مدعوو، ومرموي) انشطار للضمة الطويلة بسبب التتابعات المكروهة؛ إذ تتحوّل إلى مزدوج هابط (م - د / ع - و / و - ن)، (م - ر / م - و / ي - ن)، وقد تهيأ المناخ الصوتي المناسب في الكلمة الأولى لتحقق الإدغام؛ فيدغم نصفاً الحركة، وفي الثانية تتابعت الواو والياء، والأول منهما في نهاية مقطع (ساكنة) فتقلب ياء؛ لأن الياء أيسر نطقاً، وتقلب الضمة الكسرة لمناسبة الياء، ومن ثم تدغم الياء في الياء، وهذا الأمر ينفي أن يكون التعويض حاصلًا في اسم المفعول المأخوذ من الفعل الناقص.

ج- تصغير ما ثالثه حركة طويلة (ألف أو واو أو ياء): يتعرّض الاسم الذي ثالثه حركة طويلة في التصغير إلى تغيرات صوتية، ومن ذلك: (غزال، وعجوز، ورغيف)، وسنكتفي بمثال واحد لهذه الحالة، وهو تصغير (غزال) على: (عُزَيْلٌ)، إذ يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن



على ذلك اتحاد الصائتين القصيرين، وليس ثمة إطالة للصائت الأول.

وهذا التحوّل لحركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة تعويض إيقاعي حافظ على كمية المقطع الصوتي، فضلاً عن أنه حصل للهروب من صعوبة النطق بسبب تتابع الهمزتين^(٣٩).

ولا يختلف الدكتور ديزيره سقال مع الدكتور عبد الصبور شاهين؛ إذ ذكر أن ما حصل هو تعويض عن الهمزة الثانية بحركة قصيرة جعلت الحركة التي قبلها طويلة؛ فتحوّل المقطع من مغلق إلى مفتوح^(٣٠).

وقد ذكر الدكتور محمد جواد النوري أن ما حصل في بنى الكلمات هو قلب؛ إذ قلبت الهمزة إلى حركة قصيرة من جنس الحركة السابقة لها، فكوّنت كل حركة من هذه الحركات حركة مجانسة لما قبلها (الفتحة الطويلة، الضمة الطويلة، الكسرة الطويلة^(٣١))، ولم يشر إلى أي تعويض حاصل في بنى الكلمات السابقة.

ويرد الدكتور عبد القادر عبد الجليل على المتقدمين في تفسيرهم لما حصل في (آمن، ويؤمن)؛ إذ يقول: " هذه الألف التي يزعم الصرفيون أنها تتكون من همزتين (متحركة وساكنة) إنما هو الصائت القصير المضعف، المسبوق بهذه الهمزة الذي يعادل بزمنه الصائت الطويل (الألف)^(٣٢)....

وقد سبّهم الدكتور إبراهيم أنيس إلى رأي غير ذلك؛ إذ ذكر أن ما حصل حذف للهمزة الثانية والاستعاضة عنها بإطالة الصائت القصير قبلها^(٣٣)، أي أن التعويض بالإطالة، وليس بالصائت القصير، وعلى هذا الرأي الدكتور فوزي الشايب^(٣٤).

الثاني: (التعويض عن نصف الصائت ومثاله الواو بصائت قصير)

يُعوّض عن نصف الصائت بصائت قصير، ومن أمثلة ذلك ما تعرض له الواو الساكنة المسبوقه بكسر (و)، من ذلك: (ميزان)، والأصل فيها (موزان)، فقد ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن الضمة

(الفتحة، الضمة، الكسرة)، وما يتعرّض له نصف الصائت كالواو؛ لذا سنقسم التعويض بالصائت القصير إلى قسمين:

الأول: (التعويض عن الصامت ومثاله الهمزة بصائت قصير)

حاول الدكتور عبد الصبور شاهين أن يعرض تصورات المتقدمين لما حصل للهمزة ويرد عليها بعد ذلك؛ إذ ذكر أن التغيرات التي تطال الهمزة تأخذ السياقات الآتية^(٣٧):

أ- إذا اجتمعت همزتان وكانت الأولى منهما متحركة، والثانية ساكنة؛ فإن الساكنة تسقط ويعوِّض عنها بإطالة حركة الهمزة السابقة لها، ويتضمّن ذلك السياقات الصوتية الآتية:

الهمزة الأولى مفتوحة والثانية ساكنة (تحذف الثانية وتطول الفتحة السابقة لها)، من ذلك: (أامن ← آمن)، أي: ع / م / ن / ـ ع ← ع / م / ن / ـ.

الهمزة الأولى مضمومة والثانية ساكنة (تحذف الثانية وتطول الضمة السابقة لها)، من ذلك: (أومن ← أومن)، أي: ع / م / ن / ـ ع ← ع / م / ن / ـ.

الهمزة الأولى مكسورة والثانية ساكنة (تحذف الثانية وتطول الكسرة السابقة لها)، من ذلك: (أمان ← إيمان)، ع / م / ن / ـ ع ← ع / م / ن / ـ.

ب- إذا كانت الهمزة ساكنة مسبوقه بصوت آخر غير الهمزة؛ فإن الساكنة تسقط، ويعوِّض عنها بإطالة قمة الصامت السابق لها، من ذلك: (استأثر ← استأثر)، أي: ع / س / ت / ع / ث / ر ← ع / س / ت / ع / ث / ر / ي (يؤثر ← يؤثر)، أي: ي / ع / ث / ر ← ي / ع / ث / ر.

وأبدى اعتراضه على ما ذكره المتقدمون؛ إذ يرى أنّ ما حصل هو أن الناطق أسقط الهمزة الثانية وعوّض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، فتحوّلت حركة الهمزة الأولى إلى طويلة بعد أن كانت قصيرة^(٣٨)، أي أنّ التعويض حصل بالصائت القصير، وقد ترتّب



ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات ...

٣- التعويض بالإطالة (إطالة الصائت القصير):
تتعرّض الواو والياء للسقوط من بنية الكلمة؛ ويعوّض عنهما بإطالة الصائت القصير (الفتحة، الضمة، الكسرة)، ومن مواضع ذلك:
أ- ما حصل في أصل الفعل الأجوف، ومن أمثلة ذلك: (قال)، وأصله: (قَوَلَ)، و(باع)، وأصله: (بَيْعَ)؛ و(خاف)، وأصله: (خَوَفَ)؛ فقد ذكر الدكتور عبد الصبور الشاهين ما حصل في البنى المقطعية للأفعال؛ إذ تضمّنت بناها المقطعية حركات مزدوجة، أي: قَ - / - / + / - / لَ - / - / بَ - / - / عَ - / - / خَ - / - / + / - / فَ - / - / وهذا تتابع ترفضه اللغة؛ فتعمد إلى إسقاط الضمة في (قول)، والكسرة في (بيع)، وتلتقي الفتحان، وأمّا (خوف) فتسقط منه الضمة والكسرة معاً، وتطول الفتحة في المقطع الأول؛ غير أنه عدّ هذا الافتراض من الأخطاء المترابكة التي لا ترقى إلى القبول؛ فما حصل هو سقوط للازدواج في بنى الكلمات، ومن ثم أطيل الصائت القصير في المقطع الأول على سبيل التعويض^(٤٢)، ومن المحدثين من افترض سقوط المزدوج الصاعد في (قول، وبيع) بأكمله من الفعل، وعوّض عنه بإطالة الصائت القصير^(٤٣).

ويرى الدكتور داود عبده أنّ ما حصل في (قول، وبيع) يمكن تفسيره بما يأتي^(٤٤):
أحدهما: أن الواو والياء حذفنا بين حركتين متماثلتين.
والآخر: التقى الصائتان القصيران وتنج عنهما الصائت الطويل.

ويرى الدكتور الطيب البكوش أن الواو والياء تسقطان بين حركتين (فتحتين)^(٤٥)، وهذا النسق الصوتي فيه تتابع للحركات، وثقيل على المتكلم؛ فتحذف الواو والياء، وتلتقي الفتحان لتشكلا الفتحة الطويلة^(٤٦)، وعلى هذا الرأي الدكتور سمير شريف إستيتيه^(٤٧).

ويذكر الدكتور ديزيره سقال أنّ البنى المقطعية لهذه الأفعال اشتملت على تتابعات مرفوضة؛ فتعمد إلى إسقاط الضمة أو الكسرة، وتلتقي الفتحان بعد ذلك لتشكلا حركة طويلة^(٤٨)، وليس في

أسقطت، وعوّض عنها بكسرة قصيرة تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة؛ وقلب الضمة كسرة حصل للتخلص من الصعوبة، ونزوعاً إلى الانسجام^(٤٩).
ويرى الدكتور ديزيره سقال أنّ الضمة حذفت في (موزان)؛ لوقوعها بعد كسرة؛ فهذا التابع الحركي مكروه، غير أنه لم يُشر إلى ما حصل بعد حذف الواو واكتفى بالكتابة الصوتية التي يظهر فيها أن انزلاقاً حصل بعد حذف الضمة؛ فتولدت الياء^(٥٠).
ويرى الدكتور محمد جواد النوري أنّ الناطق عمد إلى حلّ الحركة المزدوجة (و)، وما حصل هو قلب لنصف الحركة (الواو) إلى كسرة قصيرة؛ فتلتقي الكسرتان لتشكلا الحركة الطويلة (الكسرة الطويلة)^(٥١)، وليس في توجيهه أية إشارة إلى التعويض.
ويذكر الدكتور داود عبده أن الواو قلبت ياء في (موزان)؛ لأنها وقعت قبل صوت صامت ساكن، وسقت بكسرة؛ فضلاً عن أن القلب مائل بين الياء والكسرة السابقة لها^(٥٢).

ويرى الدكتور زيد القرالة أن ما حصل قلب تمّ بإحدى طريقتين^(٥٣):

الأولى: قلب الواو في السياق الصوتي (و) إلى كسرة لمائة الكسرة السابقة؛ فتحوّل الكلمة من (موزان) إلى (ميزان) بالتقاء الحركتين المتماثلتين.

الثانية: قلب الواو المسبوقة بكسرة إلى ياء؛ فالياء من جنس الكسرة، أي أن (موزان) تحوّلت إلى (ميزان)، ثم قلبت الياء كسرة تبعاً لقانون مماثلة شبه الحركة للحركة؛ فتحوّل الكلمة إلى (ميزان) بالتقاء الحركتين المتماثلتين، غير أنه رجّح الطريقة الثانية على الأولى.

ويرى الدكتور حسام النعيمي أنّ قاعدة المزدوج الهابط (الواو) حذفت وأطيل النطق بالمصوت القصير قبلها تعويضاً^(٥٤)، وعلى هذا الرأي الدكتور جواد كاظم عناد؛ إذ يرى أن الواو (العنصر الثاني) أسقطت من المزدوج، وعوّض منها بزيادة زمن النطق للعنصر الأول فتخلّفت الكسرة الطويلة، وليس ثمة قلب في بنية الكلمة^(٥٥)، والتعويض عندهما حصل بالإطالة وليس بالصائت القصير.



للماضي هو (قُلْ)، والآخر للمضارع هو (قول)، وليس من فرق بينهما إلا في طول المصوت الداخلي؛ فهو قصير في جذر الماضي منهما، وطويل في جذر المضارع^(٥٣).

ب- بناء الفعل الأجوف للمجهول، من ذلك: (قِيلَ، وَيُبْعَ)، وأصلهما (قُولَ، وَيُبْعَ)، أي: قُ / و / ـ / ل ـ ب / ي / ـ / ع / ـ؛ إذ ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ الكلمة الثلاثية البنية تحولت إلى ثنائية تجنّباً للمقطع الحركي المكروه فيها، وعوّض عن ذلك بإطالة في المقطع الأول، فصارت: (قيل)، أي: ق / ـ / ل ـ ب / ـ / ع / ـ^(٥٤)، وذكر أن هناك روايات لهجية تخلّبت فيها الضمة على الكسرة، أي: (قول، وبوع)^(٥٥).

ويحتمل الدكتور الطيب البكوش أن الواو والياء سقطتا من الفعل المبني للمفعول، ونتج عن ذلك إدغام الضمة بالكسرة في (قُولَ)، و(يُبْعَ)، فأصبحت فاء الفعل متبوعة بكسرة طويلة، غير أنه يصف ذلك بالغرابة؛ لسببين: أحدهما: إن الصيغة الناتجة لا تميز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي؛ إذ كان من المتوقع أن نجد كسرة طويلة لليائي (يُبْعَ)، وضمة طويلة للواوي (قُولَ)، والآخر: إن المبدأ في الإدغام هو أن الصوت المنبّر يدغم في غير المنبّر، والنبرة في (فَعَلَّ) تقع على الضمة لا على الكسرة؛ فكان من المتوقع أن تدغم الكسرة في الضمة فيكون الحاصل (قُولَ) لا (قِيلَ)^(٥٦).

وحاول أن يستعرض بعضاً من آراء المتقدمين ليستدلّ بعد ذلك على أنّ العربية غلّبت الكسرة على الضمة، وتفضيل حركة العين على الفاء^(٥٧)، ولم يشر إلى تعويض حصل في بنية الكلمة.

ويرى الدكتور حسام النعيمي أنّ قاعدة المزدوج الصاعد في نحو (قُولَ) سقطت والتقوى الصائتان، وهذا لا يجوز في العربية فحذفت الضمة ومدّت الكسرة، أي: ق / ـ / ل ـ ب / ـ / ع / ـ^(٥٨) وحذف بعضهم الكسرة ومدّت الصوت بالضمة، أي: ق / ـ / ل ـ ب / ـ^(٥٩).

ويضع الدكتور جواد كاظم عناد احتمالين لما حصل في بنية الفعل المبني للمفعول^(٥٩):

تصوّر الدكتور داود عبده والدكتور الطيب البكوش والدكتور ديزيره سقال حصول تعويض عن الواو والياء بعد سقوطهما.

ويرفض الدكتور عبد القادر عبد الجليل ما ذهب إليه القدماء من أن الواو والياء كانتا أصلاً للفعل الأجوف، وقد استشهد بالفعل (عاد)، وذكر أن جذر الماضي منه هو (عُدْ)؛ إذ يقول: "أما لو عدنا إلى مضارع الفعل (عاد) فهو (يعود)، ولذا نبقى مع القول أنّ جذر الماضي هو (عُدْ)، وجذر المضارع (يعود)، وليس هناك ثمة تحوّل؛ وقد نشأ هذا الجذر من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي، وليس من أصل مزعوم، إن هذه الواو نشأت من إطالة الصائت القصير في جذر الماضي لتصبح صائتاً طويلاً في جذر المضارع... وإن هذه الألف في (عاد) أضيفت من خارجه"^(٤٩)، وهو رأي لا يخلو من الغرابة.

ويرى الدكتور فوزي الشايب أنّ التعويض يحصل في الأجوف بعد سقوط الواو والياء بين حركتين مختلفتين، نحو (خَوَفَ، وطَوَّلَ، وهَيَّبَ)، وأما في نحو (قُولَ، وَيُبْعَ) فلم يصرّح بالتعويض؛ إذ ذكر أن الحركتين المختلفتين بعد سقوط الواو والياء لا سبيل إلى إدماجهما في حركة واحدة، ففي (خَوَفَ) مثلاً، وقعت الواو بين حركتين مختلفتين (و / ـ) ولهذا يسقط شبه الحركة والحركة التالية له، ويعوّض عنها بمد حركة المقطع الأول، في حين أن الواو والياء في نحو: (قول، وبيع) تسقطان بسبب ضعفهما؛ فتلتقي حركتان متماثلتان (+ / ـ) لتشكلا حركة طويلة، فصارت: (قال، وباع)^(٥٠)، وعلى هذا الرأي الدكتور جواد كاظم عناد؛ إذ تسقط الواو والياء بين الحركتين المتماثلتين وتلتقي الفتحان لتشكلا فتحة طويلة، ويسقط المزدوج برتمته بين الحركتين المختلفتين، ويطول زمن النطق بالفتحة السابقة^(٥١).

وللدكتور أحمد الحمو رأي غريب في الحاصل في الفعل الأجوف؛ إذ أنكر أن يكون الأصل في (قال): (قول)، و(باع): (بيع)^(٥٢).

وقد ذهب إلى أنّ للأجوف جذرين، أحدهما



الكثيرة، وهذا لا تستسيغه العربية؛ فتعتمد إلى إسقاط الانزلاق، أي بحذف الواو والياء، وإحلال الهمزة محلهما، وهي صوت حنجري نبري جيء به ليوضع بين الحركات المتتابة، فصارت الكلمتان: (قائل)، أي: قَ / ءَ / وَ / لَ، و(بائع)، أي: بَ / ءَ / عَ^(٧٦)، ونفى أية قرابة صوتية بين الهمزة والواو والياء؛ فما حصل حذف صوت ليقع آخر محله، ولم يكن الحاصل على سبيل الإبدال بل على سبيل التعويض الموقعي^(٧٦)، وممّن يراه تعويضاً الدكتور غالب المطليبي؛ إذ ذكر أن العربية تنجح إلى إيجاد صوت يعوّض من العين^(٧٧).

ويزعم الدكتور ديزيره سقال أن الهمز جيء به لتصحيح المقطع الذي وردت فيه الواو أو الياء؛ ففي (قاول)، تشكّل في بداية المقطع الجديد حركة انزلاقية، أي: قَ / ءَ / وَ / لَ + ءَ / لَ، فحصل ضعف في البناء المقطعي؛ فيصحّ بالهمزة^(٧٧).

ويذكر الدكتور عبد القادر عبد الجليل أن وظيفة الهمز تباينية، وأنّ الذي يحقّق وجودها أو يسلبها قيمتها هو النبر، ولم يشر إلى أن تعويضاً حصل في بنية الكلمة^(٧٧).

ويرى الدكتور الطيب البكوش أن الواو والياء قلبتا في (قاول، وبائع) همزة؛ لأنهما وقعتا بين فتحة طويلة وكسرة أو ضمة، وهذا القلب حافظ على الصيغة الجديدة وأدخلها تجانساً، وسهولة في النطق^(٧٧)، وممّن يراه قلباً للواو والياء همزة الدكتور محمد جواد النوري^(٧٤).

ويرى الدكتور فوزي الشايب أن شبه الحركة قد سقط، والتقت حركتان، وهذا لا تجيزه العربية فلجأت إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلّقت الهمزة^(٧٥).

وإلى الدكتور فوزي الشايب أن شبه الحركة قد سقط، والتقت حركتان، وهذا لا تجيزه العربية فلجأت إلى تحقيق الكسرة، وبتحقيقها تخلّقت الهمزة^(٧٥).

وللأستاذين أحمد الحمود وداود عبد ريان غريبان؛ إذ نفى الأول منهما أن يكون الأصل فيهما: (قاول، وبائع)، وما وجد مكان عين الكلمة هو الكسرة فقط لا شيء سواها، أي: قَ / ءَ / لَ، باَ / عَ، وهذا لا يعني أن الهمزة ليست موجودة غير أن وجودها ليس متحققاً بانقلاب الواو أو الياء، وهذه الهمزة في

حقيقتها هي المصوت القصير غير المسبوق بصامت^(٧٦).
وأما الثاني فيزعم أن الأصل في (قائل، وبائع): (قَ / ءَ / وَ / لَ ← قَ / وَ / ءَ / لَ، بائِع: بَ / ءَ / يَ / عَ ← بَ / ءَ / يَ / عَ، ثم سقطت شبه الحركة الواو أو الياء؛ فيحصل خلل في البنية المقطعية؛ فتحصل إطالة للحركة القصيرة الفتحة، فتصير: (قائل، وبائع)^(٧٧).

ب- التعويض بغير الهمزة، من ذلك التعويض بالتاء في آخر المصدر بعد حذف الواو، كما في صيغتي (أفعال، واستفعال)؛ ومثال ذلك: (إقامة)، وأصلها: (إقوام)، أي: ءَ / قَ / وَ / مَ، و(استقامة) وأصلها: (استقوام)، أي: ءَ / سَ / تَ / قَ / وَ / مَ، ومن المحدثين من عدّ ذلك حذفاً، والتعويض عن المحذوف بتاء آخر المصدر^(٧٨)، ومن ذلك أيضاً مصدر المثلث الثلاثي، ومثاله: (عدة)، والأصل: (وعد)؛ إذ حذفت الواو وعوّض منها بالتاء في غير موضعها^(٧٩).

ومن المحدثين من لم يشر إلى أن تعويضاً حصل، ومنهم الدكتور عبد الصبور شاهين؛ إذ ذكر أن التاء أضيفت بوصفها لاحقة لهذا النوع من المصادر، وقد حقّق وجودها نوعاً من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبدل، ولم يشر إلى أنها عوّض عن الواو المحذوفة^(٨٠)، والدكتور ديزيره سقال؛ إذ ذكر أن التاء زيدت لتمييز الفعل عن الاسم (المصدر)، ولم يشر إلى التعويض^(٨١).

٥- التعويض بنصف الصائت:
يُحذفُ أحد المثلثين إذا اجتمعا للتخلّص من الثقل، ويعوّض منه بنصف صائت (الواو أو الياء)، من ذلك ما يحصل في الأسماء، ومن أمثلته: (دينار)، والأصل فيها: (دِنَار)، و(قِرَاط) والأصل فيها (قِرَاط)، فالواو والياء عوضان عن الصوت الصامت المحذوف، وما يحصل في الأفعال، ومن أمثلته: (تظنيتُ)، والأصل: (تظننتُ)؛ إذ حذفت النون وعوّض منها بالياء^(٨٢)، وهناك من يرى أن ثمة تعويضاً حصل؛ إذ حذف أحد المثلثين وعوّض منه بإطالة الحركة القصيرة السابقة له،



ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات ...

لأنّها نكرة^(٩١).

ثانياً: دواعي التعويض

ليس لظاهرة في اللغة العربية أن تحصل اعتباراً؛ فلكل ظاهرة ما يدعو إلى تحقّقها، ومن ذلك ظاهرة التعويض؛ إذ إنها تحصل لأسباب، منها:

١- اختلال بنية الكلمة وزنتها:

يترتب على حذف صوت من بنية الكلمة اختلال إيقاعها وزنتها؛ فيعوّض منه بصوت آخر، من ذلك ما مرّ بنا في (يقوم، ويبع)؛ والأصل فيها: (يقوم، ويبع)، وقد اشتملت الكلمة على تتابعات صوتية مكروهة (و ـ)، (ي ـ)، فتحذف الواو أو الياء، وتختلّ زنة الكلمة؛ فيعوّض عنها بإطالة الحركة المتبقية.

٢- التخفيف من الثقل:

هنالك سياقات صوتية يترتب على نطقها ثقل وكلفة على اللسان؛ فيحذف الصوت الثقيل ويعوّض منه بأخر أخف منه، من ذلك: (ميزان)؛ إذ اشتملت بنيتها المقطعية على تتابعات صوتية مكروهة وثقيلة (و)؛ فتحذف الواو، ويعوّض عنها بكسرة قصيرة تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة؛ وقد حقّق ذلك للناطق خفة في النطق.

ثالثاً: إشكالات ومقترحات

بدا واضحاً أن ظاهرة التعويض الصوتي عند المحدثين تقع بعد حذف الصوت من بنية الكلمة، ويؤتى بصوت آخر يحلّ محله، أو يعوّض منه بإطالة صائت، والغريب أن هناك حالتين حصل فيهما حذف ولم يُشرّ المحدثون إلى أنّ تعويضاً قد حصل في بنية الكلمة، والموضوعان هما:

الأول: مضارع الفعل الناقص الواوي واليائي في حالة

الرفع، من ذلك (غزا - يغزو)، أي: (ي - غ / ز - و / ـ)، (ي - ر / م - ي / ـ)؛ إذ يظهر في البنى المقطعية تتابعات صوتية مكروهة (و ـ ي ـ)؛ فتعمد العربية إلى التخلّص منها، وقد تباينت تفسيرات المحدثين لما حصل؛ إذ ذكر الدكتور داود عبده أن الفعل (يغزو) حذفت الواو منه، والتقى

فصار كسرة طويلة طلباً للخفة^(٨٣).

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ ما حصل هو أن أحد الصوتين قُلب إلى صوت آخر وحدثت المخالفة بين المتماثلين، وليس ثمة إشارة عنده إلى التعويض^(٨٤)، وعلى هذا الرأي الدكتور عبد القادر عبد الجليل^(٨٥)، والدكتور محمد جواد النوري^(٨٦).

٦- التعويض بالانزلاق:

يعوّض من الهمزة المحذوفة بين حركتين مختلفتين بالانزلاق الناشئ بين حركتين مختلفتين، من ذلك: (قُرِي)؛ فقد ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ الهمزة قد سقطت وعوّض عن موقعها بالانزلاق الناشئ عن اتصال الحركتين قبلها وبعدها، أي بين الكسرة والفتحة؛ فتولدت الياء نتيجة ذلك، والانزلاق يعد بديلاً عن الأصل، فتكون الكلمة: (قُرِي)^(٨٧).

وكان على الدكتور عبد الصبور شاهين أن يذكر أن التعويض في هذا الموضع كان بالصوت الانزلاقي أو ما يعرف بنصف الصائت، وليس التعويض عنه بالانزلاق؛ فالانزلاق ظاهرة تشكّلت بعد حذف الهمزة، وصوت الياء شغل موقع الهمزة في بنية الكلمة.

ويرى الدكتور فوزي الشايب أن الهمزة تسقط بين حركتين مختلفتين ويحصل الانزلاق بتشكيل الواو أو الياء من دون أن يُشير إلى التعويض^(٨٨).

٧- التعويض بالصائت الطويل:

قد يُستعاض بالصائت الطويل عن محذوف في بنية الكلمة، من ذلك جمع التكسير للشبيه بالصحيح، ومثاله: (أدل)، والأصل فيها: (أدلو)، أي: ء - د / ل - و، وقد سقط منها المزدوج الهابط وعوّض منه بكسرة طويلة^(٨٩).

وهناك مَنْ يرى أن ما حصل في (أدلو) هو قلب الواو ياء، فصارت: (أدلي)، ومن ثم قلبت الضمة كسرة؛ فصارت: (أدلي)، وحذف بعد ذلك المزدوج الصاعد (ي ـ)، وضمت النون للمقطع الثاني^(٩٠)، وهناك مَنْ يرى أن القلب وقع أولاً لضمه الياء فصارت كسرة، وقلبت الواو ياءً فصارت: (أدلي) ثم حذفت الياء



والتقاء مصوّتين قصيرين يتشكّل على إثر التقائهما نصف صائت، وهو ما يعرف بالانزلاق؛ من ذلك ما حصل في (أمة)، وأصلها: (أمة)؛ إذ ذكروا أن الهمزة حذفت والتقت الفتحة بالكسرة فتولّدت الياء^(٩٧).

والغريب أنّ الدكتور عبد الصبور شاهين عدّ ما حصل في (قرئ) من باب التعويض بالانزلاق؛ إذ حذفت الهمزة واتصلت الكسرة بالفتحة؛ فتشكّلت الياء، ولا ندري لِمَ عدّ ما حصل في (قُري) تعويضاً، ولم يعدّه في نحو (أمة)، ألم تتولّد الياء في (أمة) بعد حذف الهمزة الثانية واتصال الفتحة بالكسرة.

وقد يحصل ذلك في غير الهمزة، من ذلك: (رَضِي)، وأصله: (رضو)، أي: رَ - / ضِ - + ؤُ + َ؛ فقد ذكروا أن الضمة أسقطت بسبب تتابع الصوائت (ثلاث حركات)، والتقت الكسرة بالفتحة فتولّدت الياء^(٩٨)، و(نَهَو)، وأصله: (نَهَي)، أي: نَ - / هَ - + ؤُ + َ؛ فقد أسقطت الكسرة بسبب تتابع الصوائت (ثلاث حركات)، واتصلت الضمة بالفتحة؛ فتولّدت الواو^(٩٩).

وفيما ذهبوا إليه نظر؛ إذ إن الكتابة الصوتية لا يظهر فيها تتابع مكروه لثلاثة صوائت قصيرة؛ ف (رضو) تكتب صوتياً: رَ - / ضِ - و َ و(نهي) تكتب صوتياً: نَ - / هَ - / يَ - ويظهر في الأول وقوع الواو بين صائتين قصيرين (الكسرة والفتحة)، وفي الثاني وقوع الياء بين صائتين قصيرين (الضمة والفتحة)، وفي ذلك ثقل على الناطق فتحذف الواو من الفعل الأول، والياء من الفعل الثاني.

ولو سلّمنا بتشكّل الواو في (رضي) نتيجة الانزلاق بين الكسرة والفتحة، والواو في (نهو) نتيجة الانزلاق بين الضمة والفتحة؛ فلنا أن نتساءل: لِمَ لا يكون الصوت الناشئ عن الانزلاق قد حلّ محلّ الصوت المحذوف وهو عوض عنه، أليس المحذوف (الواو أو الياء) كان نصف صائت، وهذا الصوت المتولّد بفعل الانزلاق نصف صائت مثله، ولا يختلف عنه في شيء سواء في طبيعة نطقه أو وقوعه في سياق السلسلة الصوتية؛ فكلاهما قاعدة للمقطع الأخير.

الصائتان القصيران ليشكّلا ضمة طويلة^(٩٢).

ويرى الدكتور الطيب البكوش أن (يرمي) سقطت منه الياء لوقوعها بين كسرة قصيرة وضمة قصيرة، ومن ثم أدغمت الضمة في الكسرة^(٩٣).

ويزعم الدكتور زيد القرالة أنّ الواوي وقعت فيه الواو بين حركتين متماثلتين فسقطت واتحدت الضمتان لتشكّلا ضمة طويلة، وفي اليائي وقعت الياء بين كسرة وضمة؛ فتقلب الضمة كسرة لثقلها بعد الكسرة، وهنا تقع الياء بين حركتين متماثلتين فسقطت، ومن ثم تتحد الكسرتان لتشكّلا كسرة طويلة^(٩٤).

وقد ذكر الدكتور حسام النعيمي ثلاثة تفسيرات لما حصل في (يغزو) أحدها أن الواو حذفت لوقوعها بين مصوّتين قصيرين، فالتقى الصائتان القصيران ليشكّلا الصائت الطويل^(٩٥).

وهناك مَنْ يرى أن الفعل (يغزو) سقط منه الجزء الأول من المزدوج وعوّض منه بإطالة زمن النطق بالجزء المتبقي لتكوين الضمة الطويلة، وأمّا (يرمي) فقد سقط منه الجزء الثاني من المزدوج، ومن ثم اتحد ما بقي من المزدوج مع الكسرة التي قبله لتكوين الكسرة الطويلة^(٩٦).

ولنا أن نتساءل: إذا كان الصوت قد تشكّل بعملية اتحاد المصوّتين بعد حذف الواو أو الياء من بنية الكلمة؛ فلمَ لا يكون هذا داخلاً ضمن ظاهرة التعويض ولاسيما أنها قائمة على حذف صوت وإقامة آخر مقامه؟

صحيح أنّ الواو في البنية العميقة للفعل (يغزو) هي نصف صائت، وهي قاعدة للمقطع الثالث، وفي البنية السطحية له (يغزو) هي صائت طويل، وقمة للمقطع الثاني.

ومن هنا يرى الباحث أنّ ما حصل يندرج ضمن ظاهرة التعويض، ويمكن الاصطلاح عليه بـ (التعويض باتحاد الصائتين القصيرين)؛ فالصوت المتشكّل عالج اختلال زنة الكلمة وإيقاعها بعد سقوط الواو أو الياء.

الثاني: ما يحصل بعد حذف الهمزة أو نصف الصائت



ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات ...

حذف الواو أو الياء، ومن ثمّ أدغمت التاء في التاء؛ فالتضعيف ترتّب بعد اجتلاب التاء وإدغامها بما بعدها، والصحيح أن التعويض كان بالصوت الصامت (التاء).

٣- لم يقع أي تعويض في صيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي الناقص، وما حصل هو انشطار للضمة الطويلة بسبب التتابعات الصوتية المكروهة؛ إذ تحوّلت الضمة الطويلة في (مدعوو) إلى مزدوج هابط (و)؛ وأدغمت الواو (قاعدة المقطع الثاني) بالواو الثانية (قاعدة المقطع الثالث)، وانشطرت الضمة الطويلة في (مرموي) إلى مزدوج هابط (و)؛ فقلبت الواو ياء؛ لأنها أيسر نطقاً بحسب التوجيه الصوتي الحديث، وقلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء، وأدغمت الياء في الياء.

٤- كان لافتراض البنية العميقة في الكلمات التي طالها التعويض أثر كبير في تعدّد وجهات النظر عند المحدثين بين منكر للظاهرة، وبين مسلمّ بوقوعها، وحجم الخلاف بينهم كبير.

٥- ارتبطت ظاهرة التعويض في مواضع كثيرة بتتابعات صوتية مكروهة وثقيلة؛ فتعمد العربية إلى حذف ما يثقل النطق، والتعويض عنه، فضلاً عن ارتباط التعويض بما يؤدي إلى اختلال بنية الكلمة وزنتها بعد حذف حرف منها؛ فإن ذلك مدعاة إلى تعويضه بصوت آخر للحفاظ إلى زنة الكلمة وإيقاعها.

ومن هنا يرى الباحث إطلاق تسمية التعويض بنصف الصائت على ما حصل، وقد مرّ بنا من قبل أن التعويض بنصف الصائت يقع بإحلال صوت محلّ آخر من ذلك: (دينار) وأصلها: (دَنَار)، غير أن الفرق بين (دينار)، والأمثلة المتقدمة أن (دينار) حذف منها الصامت وأقيم نصف الصائت مقامه، وأمّا (فُرِيءَ، ورضو، ونهي) فقد حذف منهما الهمزة، والواو، والياء، وتشكّل صوت آخر بعد الحذف بفعل الانزلاق بين الصوائت القصيرة.

الخاتمة:

بعد استقراء مقولات الدرس الصوتي الحديث، استطاع البحث أن يخرج بمجموعة من النتائج، هي:

١- لم تحظ ظاهرة التعويض بعناية الدارسين في حقل علم الأصوات الحديث من حيث التعريف والمصاديق، واستطاع الدارسون في علمي النحو والصرف من الوقوف على المصطلح وبيان الفوارق بينه وبين المصطلحات التي تداخلت معه؛ غير أن تعريفاتهم لم تقترب كثيراً من علم الأصوات الحديث، وإن كان يشترك معها في إحلال الصوت محلّ آخر بعد حذفه.

٢- ليس دقيقاً إطلاق مصطلح (التعويض بالتضعيف) على ما حصل بعد حذف الواو أو الياء في (اووصل، وايتسر)؛ ذلك أن التاء صوت صامت جيء به بعد



- الهوامش:**
- ١- يُنظر: ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء والمحدثين: (١٧٥ - ١٧٦)
- ٢- ظاهرة التعويض في العربية: (٦)
- ٣- يُنظر: المعجم المفصل في النحو العربي: (١ / ٣٦٤)
- ٤- يُنظر: ظاهرة النيابة في العربية: (١٣٥ - ١٣٧)
- ٥- يُنظر: ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف: (٢٢٦)
- ٦- يُنظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: (٨٨)
- ٧- يُنظر: علم الصرف الصوتي: (٤٣٩)
- ٨- يُنظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية: (٢٩٩)
- ٩- يُنظر: المنهج الصوتي في البنية العربية: (٧١)
- ١٠- يُنظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: (٤٢١)
- ١١- يُنظر: دراسات في علم أصوات العربية: (٩٤ - ٩٦)
- ١٢- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٦٦)
- ١٣- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٨٠)
- ١٤- يُنظر: قضايا التشكيل في الدرس اللغوي في اللسان العربي: (٥٧ - ٥٨)
- ١٥- يُنظر: المزدوج في العربية: (١٣٦)
- ١٦- يُنظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: (٧٥)
- ١٧- يُنظر: من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية: (٨٦)
- ١٨- يُنظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصريفي: (٧٦ - ٧٨)
- ١٩- يُنظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: (١٥٩)
- ٢٠- يُنظر: التصريف العربي في ضوء علم الأصوات الحديث: (١٦٧)
- ٢١- يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: (١٩٠)
- ٢٢- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٦٢)
- ٢٣- يُنظر: المزدوج في العربية: (٩٩ - ١٠٠)
- ٢٤- يُنظر: المنهج الصوتي: (١٥٥)
- ٢٥- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٦٠ - ١٦١)
- ٢٦- يُنظر: الحركات في اللغة العربية: (٧٩)
- ٢٧- يُنظر: المنهج الصوتي: (٧٩)
- ٢٨- يُنظر: المنهج الصوتي: (١٨٢)
- ٢٩- يُنظر: المنهج الصوتي: (١٨٣)
- ٣٠- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٥٩)
- ٣١- يُنظر: علم أصوات العربية: (٣٣٢ - ٣٣٣)
- ٣٢- علم الصرف الصوتي: (٤٢٤)
- ٣٣- يُنظر: الأصوات اللغوية: (٧٩)
- ٣٤- يُنظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: (٣٤١ - ٣٤٣)
- ٣٥- يُنظر: المنهج الصوتي: (١٨٩)
- ٣٦- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٦١)
- ٣٧- يُنظر: علم أصوات العربية: (٣٣٦)
- ٣٨- يُنظر: دراسات في علم أصوات العربية: (١٩)
- ٣٩- يُنظر: الحركات في اللغة العربية: (١٠٩ - ١١٠)
- ٤٠- يُنظر: أبحاث في أصوات العربية: (٥٧)
- ٤١- يُنظر: المزدوج في العربية: (٩٧)
- ٤٢- يُنظر: المنهج الصوتي: (٨٣ - ٨٤)
- ٤٣- يُنظر: المقطع الصوتي في العربية: (٧٤)
- ٤٤- يُنظر: دراسات في علم أصوات العربية: (٣٣ - ٣٤)
- ٤٥- يُنظر: التصريف العربي: (٥٤)
- ٤٦- يُنظر: التصريف العربي: (٥٤) الهامش رقم (٩)
- ٤٧- يُنظر: علم الأصوات النحوي: (٧٧)
- ٤٨- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٦٤ - ١٦٥)
- ٤٩- علم الصرف الصوتي: (٤٢٥)
- ٥٠- يُنظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصريفي: (٥٨)
- ٥١- يُنظر: المزدوج في العربية: (٩١ - ٩٢)
- ٥٢- يُنظر: محاولة ألسنية في الإعلال: (١٧١)
- ٥٣- يُنظر: محاولة ألسنية في الإعلال: (١٧٣)
- ٥٤- يُنظر: المنهج الصوتي: (٩٤)
- ٥٥- يُنظر: المنهج الصوتي: (٩٥)



ظاهرة التعويض في ضوء علم الأصوات ...

- ٥٦- يُنظر: التصريف العربي: (١٥١ - ١٥٢)
- ٥٧- يُنظر: التصريف العربي: (١٥٣)
- ٥٨- يُنظر: أبحاث في أصوات العربية: (٢٥)
- ٥٩- يُنظر: المزدوج في العربية: (١٢٠ - ١٢١)
- ٦٠- يُنظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: (٤١٧ - ٤١٩)
- ٦١- يُنظر: علم الصرف الصوتي: (٢٠٦)
- ٦٢- يُنظر: المقطع الصوتي في العربية: (٤٩)
- ٦٣- يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: (١٩٨)
- ٦٤- يُنظر: المنهج الصوتي: (١٩٨ - ١٩٩)
- ٦٥- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٦٧ - ١٦٨)
- ٦٦- يُنظر: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: (١٦٦)
- ٦٧- يُنظر: المزدوج في العربية: (١١٥)
- ٦٨- يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: (١٧٦ - ١٧٧)
- ٦٩- يُنظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: (٨٨)
- ٧٠- يُنظر: في الأصوات اللغوية: (١٩٣)
- ٧١- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٥٧)
- ٧٢- يُنظر: علم الصرف الصوتي: (٢٨٩ - ٢٩٠)
- ٧٣- يُنظر: التصريف العربي: (٦٦)
- ٧٤- يُنظر: علم أصوات العربية: (٣٢٥ - ٣٢٦)
- ٧٥- يُنظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: (٦٩ - ٧٠)
- ٧٦- يُنظر: محاولة ألسنية في الإعلال: (١٨١ - ١٨٢)
- ٧٧- يُنظر: دراسات في علم أصوات العربية: (٨٢ - ٨٨)
- ٧٨- يُنظر: أبحاث في أصوات العربية: (١٢٥)، والمزدوج في العربية: (١٢٩)
- ٧٩- يُنظر: علم الصرف الصوتي: (٨٢)
- ٨٠- يُنظر: المنهج الصوتي: (١٩٥)
- ٨١- يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: (١٦٩)
- ٨٢- يُنظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: (٣٤٨)
- ٨٣- يُنظر: الإطالة التعويضية في اللغة العربية: (٢١٢ - ٢١٣)
- ٨٤- يُنظر: الأصوات اللغوية: (١٣٩)
- ٨٥- يُنظر: الأصوات اللغوية: (٢٩٣)
- ٨٦- يُنظر: من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية: (١٠١)
- ٨٧- يُنظر: المنهج الصوتي: (٨١)
- ٨٨- يُنظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: (٤٥٩ - ٤٦٠)
- ٨٩- يُنظر: المزدوج في العربية: (٥١، ١٣٣)
- ٩٠- يُنظر: التشكيل الصوتي لبعض أبنية جموع التكسير: (٣٦٥)
- ٩١- يُنظر: المستقصى في علم التصريف: (١١٥٧)
- ٩٢- يُنظر: أبحاث في أصوات العربية: (٣٥)
- ٩٣- يُنظر: التصريف العربي: (١٦٤ - ١٦٥)
- ٩٤- يُنظر: الحركات في اللغة العربية: (١١٦ - ١١٧)
- ٩٥- يُنظر: م. ن: (٤٨)
- ٩٦- يُنظر: المزدوج في العربية: (١٣١ - ١٣٢)
- ٩٧- يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: (١٨٤)، والصرف وعلم الأصوات: (١٦٠)
- ٩٨- يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: (١٨٩)، والصرف وعلم الأصوات: (١٦١)
- ٩٩- يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: (١٩١ - ١٩٢)، والصرف وعلم الأصوات: (١٦٣ - ١٦٤)



المصادر والمراجع:

الكتب والدراسات:

- ١٥- في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المدّ العربية)، د. غالب فاضل المطّلبي، منشورات دار الشؤون الثقافية والنشر، العراق، ١٩٨٤م.
- ١٦- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٦٦م.
- ١٧- قضايا التشكيل في الدرس اللغوي في اللسان العربي، فيصل إبراهيم صفا، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١٠م.
- ١٨- المزدوج في العربية (المفهوم، المصاديق، التحولات)، د. جواد كاظم عناد، دار تموز، دار رند، دمشق، ط ١، ٢٠١١م.
- ١٩- المستقصى في علم التصريف، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط ١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٣م.
- ٢٠- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، د. عبد القادر مرعي العلي الخليل، ط ١، جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٣م.
- ٢١- المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوال بابستي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٩٩٢م.
- ٢٢- المقطع الصوتي في العربية، د. صباح عطوي عبود، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١٤م.
- ٢٣- المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٨٠م.

البحوث والمقالات:

- ١- الإطالة التعويضية في اللغة العربية دراسة صوتية صرفية معاصرة (قراءة الزهري نموذجاً)، علي سليمان الجوابرة، بحث، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، مج (١٠)، ع (١)، ٢٠١٦م.
- ٢- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، د. فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة (٦٢)، ١٩٨٩م.
- ٣- التشكيل الصوتي لبعض أبنية جموع التكسير، باعث فيصل الحروب، بحث، مجلة آداب الكوفة، مج (١٠)، ع (٣٨)، ٢٠١٩م.

- ١- أبحاث في أصوات العربية، د. حسام النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٢- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، د. فوزي الشايب، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٤م.
- ٣- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مطبعة نهضة مصر، (د. ط)، (د. ط).
- ٤- الأصوات اللغوية، عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٠م.
- ٥- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيّب البكوش، ط ٢، المطبعة العربية، تونس، ١٩٨٧م.
- ٦- الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي)، د. زيد خليل القرّالة، ط ١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٤م.
- ٧- دراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت، (د. ط)، (د. ت).
- ٨- الصرف وعلم الأصوات، د. ديزيره سقّال، ط ١، دار الصداقة العربية، لبنان، ١٩٩٦م.
- ٩- ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف، د. زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م.
- ١٠- ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٩٨٧م.
- ١١- ظاهرة النيابة في العربية، د. عبد الله صالح بابعير، دار حضر موت للدراسات والنشر، اليمن، ط ١، ٢٠١٠م.
- ١٢- علم أصوات العربية، د. محمد جواد النوري، ط ٢، جامعة القدس المفتوحة، عمّان، ٢٠٠٣م.
- ١٣- علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، سمير شريف إستيتيه، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ٢٠١٢م.
- ١٤- علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، الأردن، ط ١، ١٩٩٨م.



ظاهرةُ التعويض في ضوء علم الأصوات ...

٦- من العوامل الصوتية في تشكيل البنية العربية،
د. محمد جواد النوري، بحث، مجلة البلقاء للبحوث
والدراسات، مج (٢)، ع (١)، ١٩٩٣ م.

٤- ظاهرة الإعلال والإبدال في العربية بين القدماء
والمحدثين، د. محمد حماسة عبد اللطيف، بحث،
مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج (٤٦)، ١٩٨٠ م.
٥- محاولة ألسنية في الإعلال، د. أحمد الحموي، بحث،
مجلة عالم الفكر، مج (٢٠)، ع (٣)، ١٩٨٩ م.

